

## الهدف ٤

ضمان التعليم الجيد  
المنصف والشامل  
للجميع وتعزيز فرص  
التعلم مدى  
الحياة للجميع

الاهداف الفرعية التي ركزت عليها اعمال التدقيق  
كانت وفق التوجه العام لوزارة التربية لتحقيق تلك  
الاهداف ذات الصلة المباشرة بالواقع العراقي اكثر  
من غيرها تمثلت بالاتي:-

٣-٤

ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة

٢-٤

ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي

١-٤

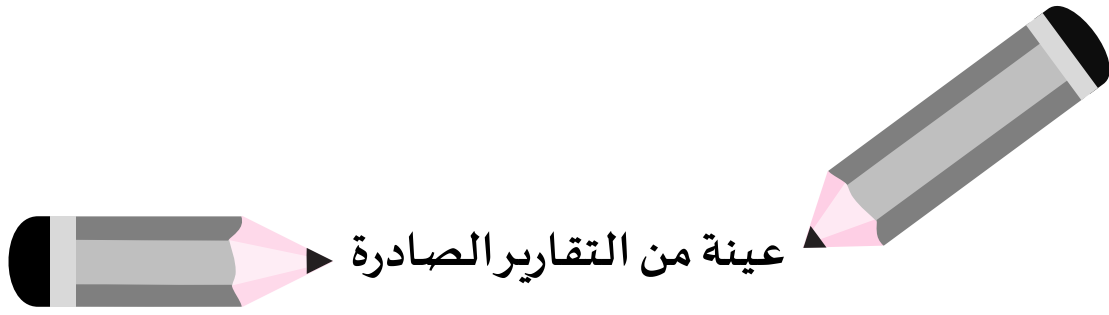
ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة

أ-٤

بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع.

٥-٤

القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة



## ١. سياسة وزارة التربية في توفير المستلزمات التربوية (الهدف ٤-١)

أ. تاريخ صدور التقرير / ٢٠١٩

### ب. وسائل العمل

- \* اجراء تحليل للمخاطر من خلال دراسة البيانات التي تم الحصول عليها واللقاءات التمهيدية والدراسات المسبقة والزيارات الميدانية لتشكيلات وزارة التربية.
- \* مراجعة قانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١ (المعدل) ونظام الوزارة رقم (١٣) لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ، الكراس الاحصائي لسنوات التقويم (٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨)، تقرير الجدوى الاقتصادية لمشروع طباعة كتب التعليم العام خلال سنوات التقويم.

### ج. الملخص التنفيذي

ان تحقيق عوامل نجاح العملية التربوية في أي بلد يستلزم توفير الاحتياجات التربوية الضرورية قبل بدء العام الدراسي لضمان الاداء الايجابي للطالب والادارة التعليمية في كل مرحلة من المراحل الدراسية. تم اعداد هذا التقرير بهدف الوقوف على طبيعة وآلية عمل الوزارة في تهيئة احتياجات الطالب من الكتب واللوازم المدرسية من خلال طباعتها وصناعتها وتوزيعها وفقاً للخطة المعدة مسبقاً وتحديد أسباب عدم الكفاءة وإيجاد الحلول المناسبة لها ووضع توصيات لإجراء التحسينات اللازمة للنهوض بالعملية التربوية. ومن خلال التدقيق تم تحديد المشكلة الرئيسية بوجود صعوبات إدارية ومالية وفنية متداخلة تحول دون توفير المستلزمات التربوية الضرورية في الوقت المناسب حيث ان عدم القدرة على تهيئة حاجة الطلبة من الكتب واللوازم المدرسية وعدم وصولها الى المديرية العامة للتربية ومنها الى المدارس في الوقت المناسب يؤدي الى ارباك كبير في العملية التربوية في البلد وبالتالي عدم تنفيذ الخطة الدراسية للمدارس وتلكو العملية التعليمية بمجملها لعدم توفر احد اهم عناصرها الرئيسية وهي المستلزمات التربوية.

حيث لوحظ ان هناك تأخر في ايصال الكتب المدرسية الى المدارس قبل بداية العام الدراسي وعدم دقة الخطط الموضوعية لتحديد احتياجات المديرية العامة للتربية من الكتب المدرسية مما يشكل ارباك في عملية التجهيز والتأخر وعدم تجهيز البعض منها، وكذلك عدم التمكن من تجهيز احتياجات المديرية العامة للتربية من الرحلات والسبورات خلال سنوات التقويم مما أدى الى تراكم وازدياد الحاجة لها خلال العام الدراسي (٢٠١٩-٢٠٢٠)، فضلاً عن الاستمرار بعملية تغيير المناهج (تأليف جديد، تنقيح) وعدم توزيع تلك الكتب على الطلبة للسنة السابقة لعملية التغيير مما ادى الى اتلاف كميات كبيرة من الكتب غير المستعملة.

## د. اهم التوصيات

- \* ضرورة تجاوز المشاكل التي تؤدي الى التأخر في إيصال الكتب الى الطالب قبل بداية العام الدراسي.
- \* ضرورة توخي الدقة في اعداد حاجة المديرية من الكتب المدرسية لتسهيل عمليات التجهيز وايصالها للطالب في الوقت المناسب
- \* ضرورة تجهيز المديرية العامة للتربية بحاجتها من الأثاث المدرسي.
- \* ضرورة اشعار اقسام التجهيزات والمخازن قبل فترة كافية بالمواد المخطط تغييرها للاستفادة منها من خلال توزيعها على الطلبة وتجنب اتلافها حفاظاً على المال العام.
- \* ضرورة التعاون والتنسيق مع الشركة التابعة للوزارة في طباعة وتصنيع المستلزمات التربوية سيما وان الوزارة صرفت مبالغ كبيرة على اعادة تأهيلها والاستفادة من طاقاتها الفائضة على مدار السنة.

## ٢. نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على التعليم الالزامي واسلوب تطبيقه (الهدف ٤-١)

### أ. تاريخ صدور التقرير / ٢٠١٨

### ب. وسائل العمل

- \* تحليل ودراسة البيانات والمعلومات المقدمة من وزارة التربية ومديرياتها والمديرية العامة للتعليم العام والاهلي والاجني ووزارة التخطيط
- \* المعلومات والمؤشرات التي تم استخلاصها من خلال الجداول والكشوفات المقدمة من وزارة التربية.
- \* الزيارات الميدانية

### ج. الملخص التنفيذي

يعد التعليم في العراق الزامياً في المرحلة الابتدائية وعام ومجاني ، حيث تدار عملية التعليم من قبل وزارة التربية وهي المسؤولة عن سياسة التعليم الابتدائي ووضع الخطط لتحقيق الزاميته وتطوير جوانبه الفنية والاشراف على سير اعماله.

وبالرغم من قيام مديريةية التعليم العام والاهلي والاجني بتوجيه المديرية العامة للتربية في بغداد والمحافظات بتطبيق قانون التعليم الالزامي من خلال القيام باجراءات الحصر الميداني ضمن الرقعة الجغرافية التابعة لكل مديريةية الا ان ضعف امكانيات لجان الحصر وعدم دقة البيانات التي قدموها حال دون معرفة فريق العمل لاعداد الطلبة المشمولين بالتعليم الالزامي للذين لم يلتحقوا بالدراسة بصورة دقيقة حيث كانت اغلب الارقام المقدمة من قبل لجان الحصر اقل من عدد الطلبة الملتحقين في الدراسة فعلا.

كما ان ضعف الامكانيات المتوفرة لدى مديريةية التعليم الابتدائي لغرض المساهمة في تطبيق احكام قانون التعليم الالزامي مما ادى الى حدوث حالات التسرب والترك في المدارس الابتدائية حيث بلغ مجموع المتسربين والتاركين للمرحلة الابتدائية من المشمولين بالزامية التعليم (٢,٩ ، ٣,٥ ، ٣,٨)% على التوالي من مجموع الطلبة الكلي خلال سنوات التقويم (٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) وارتفاع نسبة الطلبة المتسربين والتاركين للدراسة في عدد من المحافظات .

## د. اهم التوصيات

- \* تعاون الجهات المعنية الحكومية وغيرها بتطبيق الزامية التعليم وتذليل المعوقات المؤثرة للارتقاء بمستوى التعليم في العراق.
- \* متابعة الطلبة المتسربين والتاركين للدراسة من قبل وزارة التربية ومديرياتها بالتنسيق مع اولياء امور الطلبة.

## ٣. سياسة وزارة التربية في توفير الابنية المدرسية (الهدف ٤/أ)

### أ. تاريخ صدور التقرير / ٢٠١٩

### ب. وسائل العمل

- \* عمل تحليل للمخاطر من خلال دراسة البيانات التي تم الحصول عليها واللقاءات التمهيديّة والزيارات الميدانية لغرض تحديد المشاكل الفرعية المحيطة بالمشكلة الرئيسية المتمثلة بنقص الابنية المدرسية.
- \* الاطلاع على الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية للسنوات (٢٠١٣-٢٠٢٢).
- \* الاطلاع على نظام المدارس الابتدائية رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٧ ونظام المدارس الثانوية رقم (٢) لسنة ١٩٧٧.

### ج. الملخص التنفيذي

ان توفير الابنية المدرسية بصورة صحيحة يعد امرا حيوياً ومهماً في فلسفة العملية التربوية حيث ان النقص بالابنية المدرسية ذات تأثيرات سلبية على المجتمع ككل، وقد كان الهدف الأساسي لإجراء عملية تقويم الأداء يتمثل في المساهمة في معالجة النقص بإعداد الابنية المدرسية وذلك لتحديد كفاءة وفاعلية تلك السياسات لمعالجة المشكلة وتحديد أسباب عدم الكفاءة ووضع توصيات لإجراء التحسينات و ايجاد الحلول المناسبة لها ووضع وتحديد الأسباب الحقيقية للمشكلة وتقديم التوصيات التي تساهم بشأن معالجتها. وقد تمثلت مشكلة الموضوع في (سياسة وزارة التربية في توفير الابنية المدرسية) وتم تحديد مشكلة النقص في توفير الابنية المدرسية مما ولد نتائج سلبية على المجتمع تمثل في استمرار مشكلة الدوام الثنائي والثلاثي وتقليل الوقت المحدد بالنظام الداخلي الخاص بأوقات الدروس المحدد بـ(٤٥) دقيقة وعدم اكمال المناهج الدراسية في الوقت المحدد وعدم منح مجال للمناقشات داخل الصف بالإضافة الى ارهاق الطلاب وعدم تطوير المستوى العلمي للطلاب.

فضلاً عن حاجة وزارة التربية لإضافة ابنية لفك الازدواج الحاصل في المدارس الابتدائية بلغت (٣٥٩٦، ٣٩٣٩، ٤٣٢٩) بناية و (٢٦٠٣، ٢٨٦٠، ٣١٦١) بناية للمدارس الثانوية وتركزت اغلب الاحتياجات في المديرية العامة التربوية في بعض المحافظات، وقد بلغ عدد الابنية المدرسية غير الصالحة للاستخدام للمرحلة الابتدائية (١٥٢٠، ١٤٩٢، ١٥٣٦) بناية و (٢٧٢، ٢٧٤، ٢٨٣) بناية للمرحلة الثانوية، كما ان هناك حاجة الوزارة لبناء مدارس بدل الابنية الطينية والصرائف والخيم والكرفانات والبالغة (٥٧٧، ٦٤٠، ٧٣٤) بناية للمرحلة الابتدائية و (٤١، ٤٩، ٦٨) بناية للمرحلة الثانوية، بالإضافة الى وجود العديد من التجاوزات الأراضي والابنية المدرسية من جهات مختلفة (تجاوز جزئي، كلي، أخرى) مما زاد الحاجة للأبنية المدرسية.

## د. اهم التوصيات

- \* سد النقص الحاصل في الابنية المدرسية حسب خطة وبرنامج عمل دقيق وواضح وفق توقيت زمني متتابع لسد النقص الحاصل في الابنية المدرسية وبشكل تدريجي وفقاً للأولويات.
- \* توفير التعزيزات النقدية المطلوبة والمحددة في التخصيصات المالية لتمكين الجهات المتعاقدة على بناء المدارس من الايفاء في الالتزامات المالية وتحقيق نسب الانجاز المخطط لها.
- \* اعادة بناء وترميم الأبنية المدرسية والمؤسسات التربوية المتضررة جراء العمليات الإرهابية في محافظات (نينوى، الانبار، صلاح الدين، كركوك، ديالى).
- \* اتخاذ الاجراءات اللازمة لإزالة التجاوزات الحاصلة على الاراضي والابنية المدرسية العائدة للوزارة كون ان الاجراءات الحالية غير رادعة.
- \* احالة عقود بناء المدارس الى جهات متخصصة تمتلك الامكانيات الفنية والمالية لتنفيذ الالتزامات التعاقدية.

## ٤. اجراءات وزارة التربية في الحد من تراجع رياض الاطفال الحكومية مقابل الاهلية (الهدف ٤-٢)

### أ. تاريخ صدور التقرير / ٢٠١٩

### ب. وسائل العمل

- \* جمع البيانات والمعلومات والاحصاءات المتعلقة برياض الاطفال وتحليلها واجراء المقارنات واستخلاص النتائج اعداد برنامج الزيارات الميدانية لعينة من رياض الاطفال الحكومي
- \* اعداد برنامج التدقيق تناول المحاور الاتية ( النمو في رياض الاطفال وصلاحيه الابنية ، البيئة التعليمية والصحية ، الاجراءات الادارية والتنظيمية ، المناهج التربوية والأشراف، الوسائل التعليمية والتربوية).
- \* اعتماد القوانين والأنظمة والتعليمات في تنفيذ مهام التدقيق والمتمثلة ب(قانو وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١ ، نظام رياض الاطفال رقم (١١) لسنة ١٩٧٨) المعدل، توجيهات المديرية العامة للتعليم العالي والاهلي والاجنبي للنهوض بواقع رياض الاطفال وضوابط الخطة الدراسية لرياض الاطفال، التعليمات رقم (١) لسنة ٢٠١٦ الخاصة بالشروط الصحية والبيئية للابنية المدرسية .

### ج. الملخص التنفيذي

تتولى وزارة التربية فتح رياض الاطفال ووضع السياسات التربوية والتخطيط والأشراف الفني عليها، ويهدف هذا التقرير الى دراسة اجراءات وزارة التربية في الحد من تراجع رياض الاطفال الحكومية مقابل الاهلية حيث لوحظ من خلال دراسة وتحليل الاحصاءات الاجمالية لمديرية التخطيط التربوي ان نسبة النمو في عدد الاطفال المسجلين في رياض الاطفال الحكومية للعاي الدراسي (٢٠١٧ ٢٠١٨) بلغ (٨,٣%) في حين ان نسبة النمو في رياض الاطفال الاهلية بلغت (١٥,٩%) ويفارق نمو بلغ (٦,٩%) عن رياض الاطفال الحكومية ، بالاضافة الى ارتفاع عدد الاطفال التاركين لرياض الاطفال الحكومية والاهلية حيث بلغ اجمالي عدد الاطفال التاركين (٢١٨٩٩) طفل لسنة ٢٠١٧ ٢٠١٨ والتي تشكل نسبة (١٠,٨%) ن من اجمالي عدد الاطفال المسجلين البالغ (٢٠٢٩٣٧) طفل في كل من الرياض الحكومية والاهلية، مع العرض ان نسبة ترك الاطفال في رياض الاطفال الحكومية كانت اعلى من الاهلية. بالاضافة الى تردي الحالة العمرانية والخدمية لأغلب ابنية رياض الاطفال وفق لأحصائية عام (٢٠١٧ ٢٠١٨) اذ بلغ عدد ابنية رياض الاطفال الحكومية التي بحاجة الى ترميم (٣١٥) بناية وعدد الابنية غير الصالحة (٦٨) بناية

من مجموع (٦٩٣) بناية. فضلاً عن تراجع مستوى الخدمات الصحية في ابنية رياض الاطفال الحكومية مقارنة بأبنية الرياض الاهلية.

## د. اهم التوصيات

- \* وضع الخطط المدروسة للتوسع في انشاء رياض الاطفال الحكومية بشكل يتناسب مع الزيادة في عدد الاطفال المسجلين و اعطائها الاولوية في المشاريع المستقبلية لوزارة التربية .
- \* البحث عن اسباب ترك الاطفال للرياض ومعالجتها وبالأخص ما يتعلق برياض الاطفال الحكومية .
- \* توفير الابنية الملائمة والمخصصة لوزارة التربية لضمان استقرارية رياض الاطفال ومتابعة الحالة العمرانية للابنية وتوفير التخصيصات الكافية لأجراء الصيانة والترميمات المطلوبة واعادة بناء مدارس رياض الاطفال غير الصالحة لضمان توفير البيئة الملائمة للاطفال .
- \* الزام المديرية العامة للتربية باجراء اعمال الاصلاح والترميم لابنية رياض الاطفال المتضررة وازالة التجاوزات عنها مع مراعاة التوزيع الجغرافي لأبنية رياض الاطفال عند الانشاء الجديد.
- \* توفير الدعم المادي لشمول اكبر عدد من رياض الاطفال الحكومية بالتغذية المدرسية وذلك لحاجة الأطفال في هذه المرحلة العمرية الى التغذية الصحيحة والسليمة لبناء اجسامهم .

## ٥. نتائج اعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على اجراءات وزارة التربية في فتح ومتابعة المعاهد الاهلية (الهدف ٤-٣)

أ. تاريخ صدور التقرير / ٢٠١٩

### ب. وسائل العمل

- \* التخطيط لانجاز المهمة ودراسة المعلومات والبيانات المقدمة من قبل المديرية العامة للتعليم العام والاهلي والاجنبي والمديرية العامة للتربية في بغداد والمحافظات عينة التدقيق.
- \* اجراء الزيارات الميدانية لعدد من المعاهد الاهلية التابعة لكل من المديرية العامة لتربية بغداد/الكرخ الاولى، الكرخ الثالثة، الرصافة الاولى للكشف عن جوانب القصور في تطبيق الانظمة والتعليمات والضوابط.
- \* اعتمد فريق العمل القوانين والانظمة والتعليمات المتمثلة بـ( قانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١ ، نظام التعليم الاهلي والاجنبي رقم (٥) لسنة ٢٠١٣ ، تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ الخاصة بمنح اجازة تأسيس المعاهد الاهلية و الاجنبية .

### ج. الملخص التنفيذي

تم فتح معاهد التعليم المساعدة والمهنية والثقيفية الاهلية بهدف تطوير قطاع التربية والتعليم ورفده بالمستجدات التربوية والتعليمية وفي الوقت نفسه الاستفادة من قدرات القطاع الخاص وتأمين فرص عمل جديدة للعاملين في مجال التربية والتعليم من المعلمين والمدرسين والاداريين وتوفير مستوى نوعي متنوع من التعليم .  
تم اعداد هذا التقرير بهدف التحقق من اجراءات وزارة التربية في فتح ومتابعة المعاهد الاهلية ومدى الالتزام بتطبيق الشروط المنصوص عليها بموجب القوانين والضوابط النافذة، وقد لوحظ من خلال التدقيق ارتفاع نسبة معاهد دورات التقوية للدراس المنهجية بالمقارنة مع بقية المعاهد التي نصت عليها المادة (٢) من تعليمات رقم (٢)

لسنة ٢٠١٤ على اجازتها للعمل والمتضمنة معاهد تعليم اللغات الاجنبية والحاسوب ومعاهد تعليم المهن وذلك بسبب ما تحققة تلك المعاهد من ارباح مالية نتيجة أقبال الطلبة على الدراسة فيها مما يشير الى ضعف كفاءة التدريس في المدارس الحكومية اذ بلغت نسبتها (٩٥ %) من اجمالي المعاهد الاهلية البالغ عددها (٢٤٢) معهد، فضلا عن عدم وجود الية واضحة لتوزيع المعاهد الاهلية الواقعة من الرقعة الجغرافية للمديريات العامة للتربية في عموم محافظات العراق لاحظنا ارتفاع عدد المعاهد المفتوحة في بعض المحافظات وانخفاضها في محافظات اخرى.

وكذلك ضعف دور المديرية العامة للتعليم العام والاهلي والاجنبي في متابعة المعاهد الاهلية التي لم تقم بتجديد الاجازة الممنوحة لها مما ادى الى انتشار ظاهرة المعاهد الاهلية غير المجازة وبمختلف الاختصاصات (دورات تقوية، تعليم اللغات، تعليم الحاسوب، مهنية) والتي تم تشخيصها من خلال الزيارات الميدانية المنفذة من قبل فريق التقييم.

كما لوحظ عدم فتح معاهد للتعليم المهني باستثناء (٤) معاهد لتعليم مهنة الحلاقة والتزيين علما ان اغلبها تم منحها الاجازة من قبل المديرية العامة للتعليم المهني استنادا الى تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٩٧، فضلاً عن عدم وجود اي دور اشرافي للمديرية العامة للتعليم العام والاهلي والاجنبي على المعاهد الاهلية وعدم قيامها بتشكيل لجنة فنية متخصصة للاطلاع ومتابعة سير العملية التعليمية وأبنية وسجلات هذه المؤسسات التعليمية خلافاً لأحكام المادة (٢٧) من نظام التعليم الاهلي والاجنبي رقم (٥) لسنة ٢٠١٣.

#### د. اهم التوصيات

- \* رفع الوعي الثقافي لدى عموم المجتمع عن اهمية معاهد تعليم المهن واثارها الايجابية على الحالة الاجتماعية لسكان المحافظة مع ضرورة وضع ضوابط تحدد كيفية توزيع المعاهد المجازة على عموم المديرية العامة للتربية في المحافظات لضمان تحقيق الفائدة المرجوة منها.
- \* مطالبة المعاهد الاهلية المتأخرة في تجديد اجازاتها بتسديد الرسوم والغرامات المترتبة بذمتهم المقررة بموجب التعليمات والضوابط الموضوعية والزامهم بتنفيذ التعهدات القانونية الموقعة من قبلهم واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين منهم .
- \* إلزام المعاهد الاهلية بتسديد كافة الرسوم والغرامات المترتبة عليها خلال سنوات من الاجازة وتصفية ذمتهم المالية تجاه المديرية قبل الموافقة على طلب المؤسسين بإلغاء الاجازة الممنوحة وعدم السماح لهم باستغلال ثغرات في القوانين والتعليمات النافذة .
- \* حصر المعاهد الاهلية غير المجازة و الاسراع باتخاذ الاجراءات القانونية لغلقتها مع ضرورة وضع ضوابط تفرض بموجبها غرامات جزائية عن الفترة التي مارست بها العمل بدون الحصول على الموافقات الرسمية وذلك بالتعاون والتنسيق بين المديرية العامة للتربية والدوائر المعنية (مجالس البلدية، الامن الوطني وغيرها) .
- \* تفعيل دور الاشراف من النواحي المهنية والعلمية والتربوية من قبل المديرية العامة للتعليم العام والاهلي والاجنبي بالتعاون والتنسيق مع المديرية العامة للاشراف التربوي والمديرية العامة للتربية ومعالجة المشاكل التي تعيق المشرفين عن ممارسة دورهم الاشرافي على اكمل وجه .



## ٦. نتائج الرقابة والتدقيق التخصصي على المشكلات التعليمية لصفوف التربية الخاصة واثرها على التلاميذ بطيئي التعلم (الهدف ٤-٥)

أ. تاريخ صدور التقرير / ٢٠١٧

ب. وسائل العمل

- \* دراسة المعلومات والبيانات المقدمة من قبل قسم التربية الخاصة في المديرية العامة للتعليم العام والاهلي والاجنبي عن طبيعة عمل القسم وخطته بشأن (صفوف التربية الخاصة، الدمج التربوي للتعليم الشامل، المرحلة التكميلية للصفين الخامس والسادس الخاص للتعليم الموازي في ضوء التعليمات المعتمدة.
- \* اجراء زيارات ميدانية الى شعب التربية الخاصة في كل من المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الاولى و الكرخ الاولى ، للتعرف على المدارس الابتدائية التي تضم صفوف للتربية الخاصة فضلاً عن زيارة عينة من تلك المدارس للكشف عن ابرز المشكلات التي تعاني منها تلك الصفوف من حيث البيئة الملائمة ومدى توافر الوسائل التعليمية والملاكات المتخصصة والاشراف التربوي والمناهج الدراسية والبرامج المعدة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة .
- \* اعتماد القوانين والتعليمات والضوابط التنظيمية في تنفيذ مهام الرقابة والتدقيق منها ( قانون وزارة التربية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١ ، قانون التعليم الالزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته، نظام وزارة التربية رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ ، نظام المدارس الابتدائية رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ ، تعليمات الارشاد التربوي رقم ١ لسنة ٢٠١٢ ، تعليمات صفوف التربية الخاصة في المرحلة الابتدائية).

### د. الملخص التنفيذي

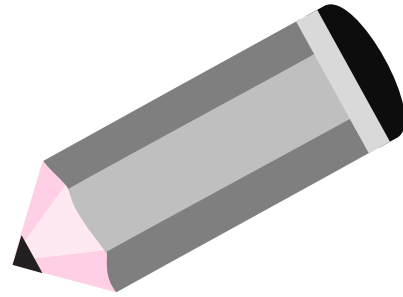
ان اهم ما تهدف اليه صفوف التربية الخاصة في المدارس الابتدائية تطوير ورفع كفاءة العملية التربوية والعمل على تنمية قدرات التلاميذ بطيئي التعلم لمسايرتهم مع اقرانهم الاسوياء من الفئة العمرية الواحدة والمستوى الدراسي الواحد من خلال تقديم الرعاية الفعالة والخدمات المتخصصة بما يكفل توجيههم وتطوير قابلياتهم نحو المستوى المطلوب.

تم اعداد هذا التقرير بهدف الوقوف على المشكلات التعليمية لصفوف التربية الخاصة حيث لوحظ من خلال التدقيق ان اغلب المدارس تحتوي على صف خاص واحد في المدرسة يستمر من الاول الى الرابع الابتدائي وتتولى معلمة التربية الخاصة الانتقال مع تلاميذ الصف الخاص الذين لا يتجاوز عددهم ١٢ تلميذ عند انتقالهم من صف الى اخر اما بقية المدارس فتعتمد الدمج التربوي الذي يتم بموجبه تعليم تلاميذ التربية الخاصة في الصفوف الاعتيادية مما يؤدي الى حرمان التلميذ في حال رسوبه من البقاء مع اقرانه في صف التربية الخاصة اذ يتم اعادته الى الصفوف الاعتيادية بسبب انتقال صف التربية الخاصة الى صف اعلى ومن جهة ثانية لا يمكن قبول طلبة جدد من ذوي الاحتياجات الخاصة في الصف الاول بسبب انتقال صف التربية الخاصة الى صف اعلى الامر الذي يستوجب البحث عن مدرسة تربية خاصة اخرى تحتوي على صف اول للقبول فيه، فضلاً عن كثرة حالات الدمج التربوي لتلاميذ التربية الخاصة مع الصفوف الاعتيادية والذي لا يحقق للتلاميذ الفائدة المتوقع ان يحققها صف التربية الخاصة من عناية واهتمام واساليب تعليمية تتناسب مع اوضاعهم الصحية والنفسية.

ومن خلال الزيارة الميدانية لبعض المدارس لوحظ صغر حجم صفوف التربية الخاصة اذ يتم اقتطاع جزء من مساحة غرف الادارة او مخزن المدرسة لاعداد صف التربية الخاصة مما يؤدي الى صعوبة حركة التلاميذ داخل الصف وقرب لوحة الكتابة السبورة من مكان جلوس التلاميذ وعدم توافر المكان المناسب لوضع كرسي وطاولة جلوس لمعلم الصف الخاص ، كما ان انخفاض اعداد اعضاء الهيئة التعليمية في المدارس المشمولة بالتربية الخاصة في بعض المديریات العامة للتربية انعكس سلباً على توفير فرصة للتوسع في صفوف التربية الخاصة في المدارس التابعة لتلك المديریات

## د. اهم التوصيات

- \* التوسع في صفوف التربية الخاصة بما يتناسب مع الحاجة الفعلية من الرقعة الجغرافية الواحدة ولكافة الصفوف الدراسية الاربعة (الاولى والثانية والثالثة والرابعة) التي اجازتها تعليمات التربية الخاصة و ذلك لمنع تسرب التلاميذ في حالة عد وجود صفوف خصبة لاستقبالهم .
- \* الالتزام بتطبيق التعليمات المتعلقة بتحديد عدد التلاميذ داخل الصف الخاص وقيام شعب التربية الخاصة في المديریات العامة للتربية بمراقبة الحد الاعلى والادنى للتلاميذ المقبولين في صفوف التربية الخاصة.
- \* ان تكون مساحة صف التربية الخاصة مناسبة وكافية لحركة التلاميذ مع مراعاة الحالات المرضية للتلاميذ وتوافر البيئة التعليمية السليمة والصحية داخله.
- \* قيام وزارة التربية بالتنسيق مع وزارة الصحة لتنظيم اجراء فحص دوري للتلاميذ بطيئي التعلم في مدارس التربية الخاصة والوقوف على حالتهم الصحية ومعرفة مستوى التقدم الذي وصل إليه التلميذ مع التشديد على ان يكون التشخيص موضوعي ودقيق وغير متحيز.
- \* الالتزام بتعيين المعلمين الجامعيين اختصاص تربية خاصة في المدارس المشمولة بصفوف التربية الخاصة لما لذلك من اثر على التلاميذ بطيئي التعلم والذين هم بحاجة الى بذل جهود استثنائية من قبل معلمين مختصين ومؤهلين علمياً ونفسياً للتعامل مع هذه الشريحة من التلاميذ .



### معلومات الاتصال

للمزيد من المعلومات والاستفسار يسرنا استقبال  
استفساركم واي امور ترغبون في طرحها التواصل  
معنا عبر العناوين الاتية:

ديوان الرقابة المالية الاتحادي  
دائرة الشؤون الفنية والدراسات  
Website: [www.fbsa.gov.iq](http://www.fbsa.gov.iq)  
e-mail: [info@fbsa.gov.iq](mailto:info@fbsa.gov.iq)